دور الإعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق

عروبه معين عايش

مدرس

معهد الادارة التقني

الملخص

من المعروف بان العراق تنبه لحقيقة ضرورة اللحاق بركب العولمة وضرورة استقطاب الاستثمار الأجنبي عله يستطيع حل او السيطرة على مشاكله الاقتصادية المتمث لة بشكل رئيسي في مشكلة البطالة فإصدار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ هي أهم الخطوات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال ما تضمنه القانون من حوافز كالإعفاءات الضريبية ، فلابد من دراسة تلك الإعفاءات ومقارنتها مع الإعفاءات الضريبية لبع ض قوانين الاستثمار للدول العربية كقانون الاستثمار اللبناني والأردني والمصري التي توفرت لدينا لمعرفة مااغفله قانون الاستثمار العراقي فيما يخص بتلك الإعفاءات ، كذلك لمعرفة دور تلك الإعفاءات في تشجيع الاستثمار الأجنبي العراقي

Abstract

It is weII known that Iraq was alerted to the fact the need to catch up with globalization and the need to attract foreign investment , perhaps the solutions is able to or control over its economic problems which centers on the problem pf unemployment .

Imposing the Investment Law No (13) for the year 2006 is the most basic steps to attract foreign investment through Madmen Law of incentives Kaliafaouat tax , it must be the study of those exemptions and compare them with tax exemptions for some of the investment Laws of the Arab countries as one investment Lebanese , Jordanian and Egyptian that we have the knowledge Marvel Law Iraqi investment in respect of such

exemptions , as weII as know the role of these exemptions to encourage foreign investment in Iraq

المقدمة

من المعلوم ان الاستثمار الأجنبي يتدفق بصورة رئيسية الى الصناعات التحويلية والتجهيزية ويتركز في بلدان محدودة تبعا لحجم اقتصادياتها ، وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي ، ولقد كانت الجاذبية في الماضي وثيقة الصلة بامتلاك موارد طبيعية او سوق محلية كبيرة ، ولكن مع التحول نحو عولمة الإنتاج والتجارة أصبحت القدرة على المنافسة كموقع للاستثمار والتصدير العامل المحدد لتوافر الجاذبية . ان جذب استثمارات أجنبية الى العراق ليس بالأمر السهل لان المستثمر يعتمد في قراره للاستثمار في دولة ما على مدى التوازن بين الربح المتوقع والمخاطر التي قد يتعرض لها ويتم هذا التوازن على مقدار الحوافز ومدى ما يتمتع العراق من استقرار امني وسياسي واقتصادي . لذلك لابد من تسليط الضوء على الإعفاءات الضريبية التي يوفرها قانون الاستثمار العراقي المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ومقارنته بالإعفاءات التي منحتها بعض قوانين الاستثمار العربية كلبنان والأردن ومصر كونها دول مقاربة الى حد ما بالظروف الاقتصادية للعراق ، كذلك معرفة هل هذه إعفاءات كافية لجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في العراق ام هناك مؤثرات أخرى اقتصادية تؤثر في مناخ الاستثمار في العراق . وتأسيا على ذلك فقد تألفت الدراسة من ثلاثة مباحث . الأول تضمن مدخل مفاهيمي حول الاستثمار والضريبة اما المبحث الثاني تناول الإطار القانوني والتشريعي للإعفاءات الضريبية للاستثمار في العراق وبعض الدول العربية أما المبحث الثالث فقد تطرق ال نظام الاستثمار في العراق وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات التي عرضتها الباحثة على ضوء ما توصلت إليه .

منهجية البحث

أولا" / مشكلة البحث

بالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ، وتسابق الدول العربية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية وتشريع واستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار ، ألا إن الواقع هو إن الدول العربية ومنها العرا ق لازالت تعاني من انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة الدول الأخرى على الرغم من الإعفاءات الضريبية الكثيرة ألا أنها غير قادرة على جذب كبير للاستثمارات الأجنبية بسبب المؤثرات الأخرى وأهمها الظرف الأمني .

ثانيا" / هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء

١. على الإعفاءات الضريبية الممنوحة بموجب القانون العراق رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وهل هي كافية لجذب الاستثمار بالعراق مقارنة مع بعض قوانين الاستثمار في الدول العربية
٢. تقييم مناخ الاستثمار في العراق من خلال المؤشرات الاقتصادية وتقييم هذه المؤشرات بمقارنتها بمؤشرات الدول الأخرى .

ثالثا"/ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية تتبع الاستثمار الأجنبي للعراق لما له تأثير على الاقتصاد العراق بعد إحداث ٢٠٠٣ وتدمير البنية التحتية والذي يساعد على تخفيض عبء الدولة وتوفير فرص عمل تساهم في تخفيض البطالة ومواكبة التطورات العالمية وغيرها ، فلابد من دراسة الجوانب التشريعية والاقتصادية التي تؤثر على قرار المستثمر في العراق .

رابعا " / فرضية البحث

تعد الإعفاءات الضريبية وسيلة لازمة لجذب المستثمرين الى العراق الا أنها تبدو غير كافية .

مدخل مفاهيمي حول الاستثمار والضريبة

أولا" / مفهوم الاستثمار والمفاهيم القريبة للاستثمار

يقصد بالاستثمار في اللغة مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار واصله من الثمر ويقال : ثمر (بفتح الميم) الشجر تمورا" ن أي ظهر ثمره ، وأثمر الشيء أي اتى نتيجة

وأثمر ماله (بضم اللام) أي كثر ، ويقال استثمر المال وثمره (بتشديد الميم) أي استخدامه في الإنتاج (علوان ، ٢٠٠٩ ، ٢٩)

وتفيد المراجع اللغوية بأن الاستثمار يشير الى توظيف المال او تقييده او تثميره وتثمر المال هو تكثيره (الجابري ، ٢٠٠٥ ،٣).

وعرف فرا نس الاستثمار " هو توظيف الأموال لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات " (ال شبيب ، ٢٠٠٩ ،١٨) وقد عرف المشرع العراقي للاستثمار في الفقرة (ن) من المادة (أ) من قانون الاستثمار العراقي بأنه " توظيف المال في أي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد " كما عرف الاستثمار اقتصاديا بأنه " تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة او لتطوير الوسائل الموجودة بغية زيادة الطاقة الإنتاجية (عبد الغفار ، ٢٠٠٢ ،١٣). ولقد تداخلت مع مفهوم الاستثمار مفاهيم أخرى مثل المضاربة والمقامرة مما يتطلب أن نفرق مابين هذه المفاهيم ، فلقد عرفت المضاربة بأنها " استخدام الأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع بمقابل درجة عالية من المخاطر " (زياد ، ٢٠٠٥ ، ١٤) أما المقامرة فهي " المراهنة على دخل غير مؤكد فهو مصطلح يستخدم لوصف حالة الفرد الذي تكون لديه رغبة غير محددة على تحمل مخاطر كبيرة من اجل الحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد " (علوان ، مصدر سابق ، ٣٢)

ويرى الباحث ان الاستثمار هو التغيير في التدفق النقدي للرأسمال خلال فترة زمنية محددة .

ثانيا" / أهمية الاستثمار

من المعروف بأن نجاح الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية وقدرتها على تحقيق هدف معين بلا شك دليل على صحة قراراتها ورشد خططها وسياستها الخاصة بذلك ، فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع من جراء فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية يتوقف على تقييم جدواها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات (أبو قحف ، ٢٠٠١ ،٩) ويرى البعض ان أهمية الاستثمار الأجنبي يبدو من خلال أثاره على الدولة المضيفة له ، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها وهي: (أبو قحف ، مصدر سابق ، ١٠)

١. انه وسيلة أكثر أمانا للتمويل أذا ما قورنت بالقروض الثابتة
٢. كما انه يمثل أسهل وسيلة وطريق اثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة

٣. يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير
٤. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك .

ثالثا" / العوامل المؤثرة على الاستثمار

هناك عدة عوامل محيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية فلابد من تحليل تلك العوامل وهي (أل شبيب ، مصدر سابق ، ٢٦)

١. الاستقرار السياسي
٢. الاستقرار الاقتصادي
٣. معدل أسعار الفائدة
٤. الدخل القومي
٥. معدلات التضخم
٦. توفر البني الارتكازية والانفتاح الاقتصادي

١. الاستقرار السياسي

أن استقرار النظام السياسي يؤدي الى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنوعها ، وتلعب أيديولوجية الحكومة دورا " كبيرا" في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة .

٢. الاستقرار الاقتصادي يتأثر الاستقرار الاقتصادي عند عدم وج ود استقرار سياسي وحدوث انقلابات واغتيالات تؤدي الى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية وتخفيض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي ، وعلى عكس ذلك كان

المناخ السياسي للدولة أكثر استقرار أدى إلى جذب الشركات الأجنبية الاستثمارية في تلك الدولة (Sun ,2002,12) .

٣. معدل أسعار الفائدة

يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات وعوائدها . وتؤثر أسعار الفائدة على أسعار العملة على قيمة الأوراق

المالية المتداولة في أسواقها المالية فالعلاقة بين الاستثمار وأسعار الفائدة وثيقة فك لما ارتفع سعر الفائدة انخفضت الأنفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى .

٤. الدخل القومي

يرتبط الدخل القومي بعلاقة طردية مع الاستثمار فكلما زاد نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع إضافة إلى زيادة الادخار وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات .

٥. معدلات التضخم

ان معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة ، وبذلك فان التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لان الكلف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش النشاطات الاقتصادية وبالتالي فان الانكماش يقود في النهاية إلى إفلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع موجداتهم الى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة وقد ينتج ذلك توسع في ت دفقات الاستثما ر الأجنبي المباشر (Hara and Razafimahefa ,2003 ,5)

رابعا" / التعريف بالضريبة وخصائصها

تعد الضريبة وسيلة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق أغراضها لذا فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه (الخطيب ، ١٥٧،٢٠٠٠) ولهذا فان تعريف الضريبة وفقا " للمفهوم العصري وهي " مبلغ نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين للقيام بوظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (فحل ، ٢٠٠٨ ، ١٠) ومن التعريف أعلاه نجد ان الضريبة تتميز بالخصائص التالية :

١. أنها فريضة مالية

يقصد بأن الضريبة فريضة مالية أنها استقطاع مالي من ثروة او دخل الأشخاص الطبيعيين او المعنويين (ناشد ،٢٠٠٨ ،١١٨) .

٢. أنها فريضة إجبارية وتدفع بصورة نهائية

المكلف ملزم بأداء الضريبة بالكيفية وفي الموعد الذي يحدده التشريع الضريبي أي أن عنصر الإجبار الذي تتميز فيه الضريبة هو أجبار قانوني بناءا" على قانون يحدد الأحكام المتعلقة بها وتلتزم الدولة بمراعاة أحكام هذا القانون (الشافعي ، ٢٠٠٦ ، ٧

) فالضريبة لابد أن تصدر بقانون فلا تفرض الضريبة ولا تعدل ولا تلغى ألا بموافقة السلطة التشريعية المختصة (ناشد ، ٢٠٠٨ ،١٢٠) .

٣. الضريبة تحددها الدولة ولغرض بدون مقابل

أن فرض الضريبة وتعديلها وإلغاءها لا يتم ألا من السلطة التشريعية ، والسلطة المالية تقوم بتنفيذ أحكام القانون ولذلك يجب أن تكون أحكام قانون الضريبة ملزمة على الدولة والمكلف (القطاونه وعفانه ، ٢٠٠٨ ، ٥) .

٤. الضريبة فريضة لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية

أن تأمين دائم من مصادر داخلية لخزينة الدولة إحدى غايات السلطات الحكومية وهو الهدف الأساسي لآية ضريبة كذلك تعتبر ا لضريبة وسيلة لإعادة توزيع الدخول والثروات ، أما الأهداف الاقتصادية فهي أهم أهداف الضريبة في عصرنا حيث لا تفرض دون أن تثير انعكاسات على الاستهلاك والإنتاج والدخل والاستثمار والذي تساعد الحكومة في حل الأزمات التي تتعرض لها (الخطيب وشامية ، ٢٠٠٥ ، ١٥٤) .

الإطار القانوني والتشريعي للإعفاءات الضريبية للاستثمار في العراق ولبعض الدول العربية

ترغب الدول من اجل جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمار إليها الى منح المستثمرين إعفاءات ضريبية كبيرة كحوافز من اجل دفعهم الى الاستثمار فيها ولكن هذه الإعفاءات تختلف من دولة الى أخرى حسب الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لكل دولة وكالاتي :

أولا" / قانون الاستثمار العراقي

ان ابرز الخطوات المتخذة لتشجيع الاستثمار في العراق صدور قانون الاستثمار المرقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ المنشور في جريدة الوقائع العراقية (٤٠٣١) في ١٧/ ٢٠٠٧/١ والذي تضمن الحوافز في المادة (١٥) من القانون المذكور وهي :

١. يتمتع المشروع الحاصل على أجازة استثمار من الهيئة الوطنية للاستثمار بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات من تاريخ تشغيل المشروع .

٢. للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سنوات من الضرائب والرسوم لتصل الى (١٥) سنة إذا كانت نسبة مساهمة المستثمر العراقي في المشروع اكثر من (٥٠%)

كذلك وردت في المادة (١٧) من القانون الإعفاءات من الضرائب الكمر كية وكالاتي :

١. إعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري على الرسوم على ان يتم إدخالها الى العراق خلال ٣ سنوات من تاريخ منح أجازة الاستيراد .
٢. إعفاء الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم اذا أدى ذلك الى زيادة الطاقة التصميمية .
٣. إعفاء قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على ان لا تزيد قيمة هذه القطع عن ٢٠% من قيمة شراء الموجودات ولا يجوز استعمالها لغير الغرض الذي استوردت لأجله .
٤. منح إعفاءات أضافية لمشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية والمؤسسات التربوية من رسوم استيراد الأثاث و المفروشات واللوازم لأغراض التحديث والجديد مره كل ٤ سنوات في الأقل على ان يتم إدخالها الى العراق او استعمالها في المشروع خلال ٣ سنوات من تاريخ صدور قرار الهيأة بالموافقة .
٥. تعفى الموجودات المستوردة لتوسيع المشروع او تطويره من الرسوم اذا أدى ذلك الى زيادة الطاقة التصميمية على ان يتم إدخالها خلال ٣ سنوات من تاريخ أشعار الهيأة بالتوسيع ..
٦. للهيأة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سني الإعفاء من الضرائب والرسوم على نحو يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل الى (١٥) سنة أذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من (٥٠%) .
٧. يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا أضافية الذين يشاركون المستثمرين العراقيين في المساهمة في رأس المال المشروع نسبة (٥٠%) وهو ما يسهم في دعم المستثمرين العراقيين .

ثانيا / قانون الاستثمار الأردني

منح قانون الاستثمار الأردني رقم لسنة إعفاءات ضريبية للمستثمرين في الأردن وهي إعفاء كل من :

١. الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب بشرط ان يتم إدخالها الى الأردن خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار لجنة تشجيع الاستثمار بالموافقة على إدخالها إلى الأردن .
٢. قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب شرط الا تزيد قيمة قطع الغيار هذه على (١٥%) من قيمة الموجودات الثابتة .
٣. الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع من الرسوم والضرائب .
٤. الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة في بلد المنشأ من الرسوم والضرائب .
٥. المشاريع التي تقام في المناطق محددة وفق القانون من الرسوم والضرائب لمدة عشر سنوات ابتداء" من تاريخ العمل .
٦. كذلك نسب الإعفاء لمدة عشر سنوات من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية التي توافق عليها لجنة الاستثمار وتختلف من منطقة إلى أخرى اذ قسمت الأردن إلى ثلاث مناطق هي أ ،ب ،ج فالمنطقة أ ٢٥% ، ب ٥٠%، ج ٧٥% كما تعفى المشاريع التي سبق ذكرها من ضريبة الكمارك لمدة ٣ سنوات من تاريخ منح الموافقة على استيرادها (طريف ، ٢٠٠١ ، ٦).

ثالثا" / قانون الاستثمار اللبناني

منح قانون الاستثمار اللبناني المرقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٠١ العديد من الإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية حيث قسمت لبنان حسب الإعفاءات الى ثلاثة مناطق هي أ ،ب،ج وكالاتي :

(أ) تم إعفاء الشركة المساهمة التي تطرح للاكتتاب العام من الضريبة المترتبة على الدخل لمدة سنتين من تاريخ أدراجها في البورصة .

(ب) تم تخفيض (٥٠%) من ضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات من تاريخ المباشرة بالمشروع .

(ج) اما المنطقة ج فكان الإعفاء الضريبي الممنوح للمشاريع المقامة فيه بموجب المادة (١١) فكان إعفاء كامل ولمدة عشر سنوات من الضرائب على الدخل .

رابعا" / قانون الاستثمار المصري

_ منح قانون الاستثمار المصري رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ في الفصل الأول منه الإعفاءات الضريبية من المادة (١٦) ولغاية (٢٧)وكان أهمها هي :

١. تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي او الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، أرباح الشركات والمنشآت وأنصبة الشركاء فيها . وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية لبداية الإنتاج

٢. الإعفاء من الضريبة لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات و المنشآت التي تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق التالية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكذلك المشروعات الجديدة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٣. تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي ا و الضريبة على أرباح شركات الأموال الوادي القديم وكذا انصبه الشركاء فيها بحسب الأحوال ، ولمدة ٢٠ سنة تبدأ من أول سنة مالية بعد سنة مزاولة النشاط .

٤. تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها ، وذلك لمدة ثلاث .سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري ، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار أليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمرشآت

٥. تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات او تقسيمها او تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج او التقسيم او تغيير الشكل القانوني

٦. تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها او تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج او التقسيم او تغيير الشكل القانوني .

ومن خلال الاطلاع على القوانين أعلاه ومقارنة الإعفاء الضريبي الممنوح بموجب القانون العراقي عن القوانين الأخرى يلاحظ ان المشرع العراقي كان سخيا في منح الحوافز للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في العراق ألا انه يفتقر الى فقرة مهمة وهي منح الإعفاءات حسب المناطق الجغرافية لتشجيع أقامة المشاريع حسب حاجة كل منطقة كذلك أن تكون الإعفاءات حسب أهمية المشروع حتى لو كان في نفس المنطقة كما في قانون الاستثمار اللبناني والأردني والمصري .

نظام الاستثمار في العراق

أثبت عدد من الدراسات ان هناك صلة بين ترتيب البلد ودرجته في بعض المؤشرات وبين قرار المستثمر الأجنبي كونها تعتبر دليل متوفر للبيانات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي عن البلد التي يروم الاستثمار فيه فلابد من معرفة هذه المؤشرات المؤثرة في تقييم مناخ الاستثمار وهي :

أولا"/ تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في العراق

١. المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر شهريا عن مجموعة الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام ١٩٨٠ ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار او التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها ويدخل في المؤشر ١٤٠ دولة منها ١٨ دولة عربية . ويتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل تقويم المخاطر (المخاطر السياسية تشكل نسبة ٥٠%)، من المؤشر المركب ومؤشر تقويم (المخاطر المالية بنسبة ٢٥%) ومؤشر تقويم (المخاطر الاقتصادية تشكل نسبة ٢٥%) ومن خلال مقارنة المؤشر بين عامي ٢٠٠٧ وذات المؤشر لعام ٢٠٠٨ يتبين ان العراق سجل تقدما ضمن مجموعته ، حيث كان يشارك الصومال من البلدان العربية بدرجة المخاطرة المرتفعة جدا " في عام ٢٠٠٧ لينتقل الى تصنيف درجة المخاطرة المرتفعة وهو الأمر الذي يعكس التحسن في الوضع الأمني خلال العام الماضي من خلال العام الماضي من خلال تقرير مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي لعام ٢٠٠٩ /٢٠١٠ .

٢ . مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر المؤشر المركب لأداء الأعمال بشكل سنوي منذ عام ٢٠٠٤ من قبل البنك الدولي ومؤسسته التمويل الدولية والذي يضع معايير لأنظمة العمل ويقيس مدى فاعلية القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم حيث تأخذ بنظر الاعتبار عدد الأيام المطلوبة للاستيراد وتسجل الشركات وحماية المستثمر ، ويظهر المؤشر لعام ٢٠٠٩ تراجع تصنيف العراق في هذا المؤشر الى الموقع (١٧٥) من الموقع (١٦٦) لعام ٢٠٠٨ .

٣. مؤشر الشفافية

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا " مؤشر الشفافية آو النظرة للفساد منذ ١٩٩٥ لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ الخاص بترتيب العراق للبلدان العالمية م ن حيث مستوى الشفافية فلقد جاء العراق في المرتبة (١٧٦) وهذا يظهر ارتفاع نسبة الفساد في العراق مقارنة بالدول الأخرى .

٤. معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي إذ ان التضخم يعطل آلية الأسعار ويفقدها ميزتها في التعبير ع ن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يضعف وظيفة العملة المحلية ويسبب تلك الاختلافات في الأسعار تؤدي الى صعوبة الشركات في التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة وعليه فأن التضخم يؤدي الى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الأجنبية وخاصة في المشاريع الطويلة الاجل كذلك أعلن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط عن انخفاض معدلات التضخم السنوي للفترة من شهر كانون الأول ٢٠٠٨ لغاية كانون الأول ٢٠٠٩ بنسبة (٤,٤%) وأوضح ان هذا الانخفاض في مؤشرات التضخم السنوي جاء نتيجة لانخفاض الأرقام القياسية للأسعار للمجاميع السلعية التالية (الأقمشة والملابس والأحذية ، الأثاث ، الوقود والإضاءة ، النقل والمواصلات ، الخدمات الطبية والأدوية) وبنسب قدرها (٤٠%،٣,٢% ، ٤١,٠% ، ٦,٦ %، ٣،٧%) على التوالي ، أما المجاميع السلعية (المواد الغذائية ، الدخان والمشروعات ، سلع وخدمات متنوعة والإيجار) فقد سجلت أسعارها ارتفاعا بنسب قدرها (٢,٦% ، ٦,٠% ، ٦,٦% ، ٩,٣%) على التوالي خلال الفترة المذكورة . ويلاحظ من خلال تلك التقارير وجود ارتفاع في معدلات التضخم الاعتيادي من (٢,٧%) في سنة ٢٠٠٨ الى (٢,٨%) في سنة ٢٠٠٩ ، وكذلك انخفاض التضخم الأساس من (١٢,٧%) في سنة ٢٠٠٨ الى (٦,٩%) في سنة ٢٠٠٩ وهي نسبة جيدة مقارنة بدول الجوار حيث نسبة معدل التضخم في سوريه (٩،٦%) (تقرير انترنت ، ٢٠٠٩) .

٥ . مؤشر سهولة دفع الضرائب

وهو المؤشر الذي تصدره مجموع البنك الدولي حيث احتل العراق المرتبة العاشرة للدول العربية والمرتبة (٥٠) في الترتيب العالمي في سنة ٢٠٠٩ ، أما في سنة ٢٠١٠ فكان ترتيب العراق بالنسبة للدول العربية في هذا المؤشر المرتبة العاشرة أيضا ألا انه احتل المرتبة (٥٣) بالنسبة لترتيب العراق عالميا كما في الجدول التالي :

ترتيب العراق والدول العربية في مؤشر سهولة دفع الضرائب للفترة ٢٠٠٩ . ٢٠١٠

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا لسنة ٢٠٠٩	الترتيب عالميا لسنة ٢٠١٠
١	قطر	٢	٢
٢	الأمارات	٤	٤
٣	السعودية	٧	٧
٤	عمان	٨	٨
٥	الكويت	١١	٩
٦	البحرين	١٣	١٤
٧	الأردن	٢٦	٢٢
٨	فلسطين	٢٨	٢٦
٩	لبنان	٣٤	٤٦
١٠	العراق	٥٣	٥٠

المصدر / مجموعة البنك الدولي / قاعدة بيانات أداء الأعمال ٢٠١٠

المؤشرات أعلاه تضع العراق في مراتب متأخرة ولا تؤهله لتكون في موقع الدول الجاذبية للاستثمار الأجنبي رغم عدم الجزم بدقتها لكن من المهم التعرف على هذه المؤشرات لأنها تبقى في نظر الكثير من المستثمرين دليلا" في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

ثانيا"/ المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في العراق

منذ ان باشرت السلطة المالية في العراق بالإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق تم اتخاذ العديد من القرارات والقوانين التي تصب في هذا الاتجاه ويعتبر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ احد أهم هذه القوانين ، لقد فتح هذا القانون المجال للقطاع الخاص العراقي والأجنبي من اجل الاستثمار وإعفائه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة ، كما ان هذا القانون منح العديد من الحوافز كالإعفاءات الضريبية كامتيازات للمستثمرين بقصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار ، وللتأكد من ان حجم الإعفاءات الضريبية كافية لجذب المستثمرين ام هناك أسباب أخرى مازالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية فلابد من تقييم المناخ الاقتصادي من خلال المؤشرات

الاقتصادية ومقارنتها مع كل من الأردن ، مصر ، لبنان ، الدول المجاورة للعراق كما في الجدول التالي :

جدول (٢)

النسب المئوية للمؤشرات الاقتصادية لكل من العراق ، الأردن ، لبنان ، مصر لسنة ٢٠٠٨

الدولة / المؤشر	العراق	الأردن	لبنان	مصر
معدل الناتج المحلي	**%٩,٧٨**	**%٧,٩**	**%٨,٥**	**%٧,٤**
عجز او فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي	**%١٣,٧**	**عجز**	**عجز**	**عجز**
نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي	**%١٩,١**	**عجز**	**عجز**	**عجز**
معدلات التضخم	**%٣,٥**	**%١٤**	**%١٠,٨**	**%١٨,٣**

المصدر / الجدول من إعداد الباحثة بالاستعانة بالتقارير الاقتصادية للدول العربية

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا نجد ان العراق يحقق تطور اقتصادي مقارنة بالدول العربية المجاورة وذلك بسبب مساهمة العراق في رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة وصل عددها الى ٣٠ شركة وبلغ مجموعها بما يعادل (٦٥٨) مليون دولار حقق البعض من هذه الشركات أرباحا بلغ مجموعها منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٠٩ (٤٩٠ ، ٤٩٨ ، ٦٦) دولار تم إيداعها في حساب صندوق تنمية العراق وحساب وزارة المالية وبسبب العقوبات الاقتصادية خلال السنوات السابقة لازال البعض من الشركات يحتجز أرباح العراق البالغ مجموعها (٣٣٤، ٦٧٧، ٢٤) دولار حيث يعمل قسم الاستثمار في وزارة المالية لاستردادها لتحويلها الى صندوق التنمية الا أن هذه المساهمات غير كافية نظرا لحاجة العراق إلى جذب الشركات الأجنبية للاستثمار وهذا لا يتم ألا من خلال توفر الاستقرار ألامني لان العديد من المشاريع التي رصدت لها المبالغ في ميزانية ٢٠٠٧ لازالت معطلة نتيجة لتردى الوضع الأمني وتفشي الفساد الإداري في مفاصل ال دولة. وهذا ما يثبت صحة بان الإعفاءات الضريبية غير كافية لجذب المستثمرين إلى العراق .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا" / الاستنتاجات

١. تحتل الإعفاءات الضريبية مكانة ثانوية بالمقارنة بمدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفير فرص جيدة للاستثمار
٢. تعتبر المؤشرات الاقتصادية المشار إليها في المبحث الثالث من البحث والمنشورة على مواقع الانترنت عن العراق التي تتمثل في سلبية اغلب المؤشرات النوعية وتؤدي الى عدم تشجيع المستثمرين الى الاستثمار في العراق .
٣. يعتبر قانون الاستثمار العراقي المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ حجز الزاوية لتطوير ونمو الاقتصاد العراقي والذي يحفز ويشجع المستثمر الأجنبي
٤. اغفل قانون الاستثمار العراقي اعتماد النسب للإعفاءات الضريبية حسب المنطقة وأهمية المشروع للمنطقة .
٥. من خلال مقارنة الإعفاء الضريبي الممنوح بموجب القانون العراقي مع القانون اللبناني والأردني والمصري يلاحظ ان المشرع العراقي كان سخيا " في منح الحوافز للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في العراق .
٦. استثنى قانون الاستثمار العراقي قطاع النفط والغاز وكذلك قطاعي ال مصارف والتامين وهذه المجالات هي اكثر مجالات اهتماما للمستثمرين الأجانب .
٧. عند قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار من خلال تقرير مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي تبين ان العراق صنف ضمن الدول ذات درجة المخاطرة المرتفعة .

ثانيا" / التوصيات

١. يتم الاتصال المباشر بالمستثمرين وتوفير المعلومات الخاصة بالاستثمار وتحديد المناطق التي يمكن الاستثمار فيها وتقديم المعلومات الدقيقة والتفصيلية للمستثمر .
٢. القيام بحملات إعلامية بهدف تعريف المستثمرين بالفرص المتوفرة للاستثمار المربح
٣. الأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات النوعية التي ت عدها المؤسسات الإعلامية عن العراق والمنشورة على مواقع الانترنت .
٤. لتوفير الأمن أهمية لتوسع النشاط الاستثماري بإعادة تأهيل المشاريع المتضررة او القيام بمشاريع جديدة لما لها من دور في امتصاصه الأيدي العاطلة عن العمل .

٥. على الجهات المعنية (هيئة الاستثمار) ان تزود المؤسسات المسؤولة عن تحليل المؤشرات الاقتصادية بالمعلومات الحديثة أول بأول لتصحيح تلك البيانات .
٦. على هيئة الاستثمار العراقية إصدار دليل المستثمر وبأكثر من لغة وإنشاء مواقع على الانترنت كوسيلة إعلامية .
٧. يتم معالجة موضوع الاستثمار في مجالي المصارف والتا مين الذي استبعدها قانون الاستثمار الحالي .

المصادر

١. علون ، قاسم ثابت ، الإدارة والاستثمار ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الأردن ، ٢٠٠٩ .
٢. ال شبيب ، زيد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر ، ٢٠٠٩ .
٣. زياد ، رمضان ، مبادئ الاستثمار ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٥ .
٤. علون ، مصدر سابق ، ٢٠٠٩ .
٥. ابو قحف ، عبد السلام احمد ، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، الجزء الرابع ، ٢٠٠١ .
٦. ال شبيب ، مصدر سابق ، ٢٠٠٩ .
٧. Xiaolum S. Sun ,2002 ,Foreign Direct Investment and Economic Development .
٨. Masauki U Hara and Ivohasims F .Razafimaherfa , 2003 ,The Determinants of Foreign Direct Investment into Japan , www.eco . kob-u.ac .jb discussion.
٩. الخطيب ، خالد شحادة وشامية ، احمد زهير ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ .
١٠. فحل ، عباس فوج ، موقف المشرع العراقي في الضريبة على الرواتب والأجور والمخصصات ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ .

١١. ناشد ، سوزي عدلي ، أساسيات المالية العامة ، منشورات ألجلبي الحقوقي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ .
١٢. الشافعي ، جلال ، مبادئ المحاسبة الضريبية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٦ .
١٣. ناشد ، مصدر سابق ، ٢٠٠٨ .
١٤. قطاونه ، عادل وعفانة ، عدي ، المحاسبة الضريبية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة والنشر ، ٢٠٠٨ .
١٥. طريف ، خليل ، البنى التحتية للاستثمار وثقافة الاستثمار في التنمية الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة ا لى مؤتمر فرص الاستثمار في الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ،٢٠٠١ .
١٦. المؤشرات الاقتصادية على المواقع الالكترونية

http: comwww.rezgar .
org/Salam com http://www.afka
NNAS . com http://www.al-

القوانين

١. قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦
٢. قانون الاستثمار اللبناني رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٠١
٣. قانون الاستثمار الاردني
٤. قانون الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧